

التَّارِيخُ: 2023/05/18

المُدَّة: 03 سَاعَاتٍ

المادَّة: اقتصاد ومناجمت

المستوى: 3 ت 1

امتحان البكالوريا التجريبية

على المترشح أن يختار أحد الموضوعين الآتين.

الموضوع الأول

الجزء الأول: (06 ن)

السؤال الأول: (03 ن)

"تعتبر العملات الأجنبية من بين أهم الآليات التي تعمل على تفعيل اقتصاد أي بلد"

(1) عرّف الصَّرف.

(2) اشرح أنظمة الصَّرف.

السؤال الثاني: (03 ن)

"يعد هرزبرغ عالم من علماء الاجتماع الذين كانت لهم اهم نظرية من نظريات تحفيز العمال على العمل"

(1) اشرح نظرية ذات العاملين.

الجزء الثاني: (06 ن)

نتيجة للعجز المستمر في ميزان مدفوعاتها وضعت الحكومة قائمة لحضر استيراد أصناف معينة من السلع إلى جانب رفع الرسوم الجمركية على سلع أخرى لم تشملها القائمة، ويأتي هذا في إطار العمل على تخفيض حجم الواردات. وبعد الإجراءات التي قامت به الحكومة تضررت العديد من المؤسسات المحلية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المستوردة الأمر الذي جعل فئة من المؤسسات تقوم بتوقيف نشاطها وتسرح عمالها وفئة أخرى غيرت نشاطها مما أدى إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة لديها وبين مؤهلات العديد من عمالها السابقين لذلك اضطرت إلى تسريحهم عن العمل.

المطلوب: انطلاقاً من الوضعية ووفقاً لما درست اجب على ما يلي:

(1) ما هو مبدأ التجارة الخارجية المتبع من طرف كل دولة؟ برّر إجابتك.

(2) استخرج هدف الدولة من إتباعها للمبدأ الذي اختارته.

(3) ما هي المشكلة الاقتصادية التي أشارت إليها العبارتان المسطرتان؟ عرفها ثم استنتج نوعها استناداً إلى كل فئة من المؤسسات.

(4) إذا علمت أنّ الدولة قامت باستخدام احتياطاتها الرسمية لإعادة التوازن في ميزان مدفوعاتها:

- أ. ما هي العناصر التي تتضمنها الاحتياطات الرسمية للدول عمومًا؟
 ب. ما هي الحالة التي يعاني منها ميزان مدفوعات الدولة؟
 ج. فسّر كيف تعيد هذه الدولة التوازن لميزان مدفوعاتها باستخدام الاحتياطات الرسمية؟

الجزء الثالث: (08 ن)

السند 1: في ماي 2018م طبعت الجزائر أكثر من أربعة آلاف مليارات من الدينار الجزائري بعد عام على إقرار التمويل غير التقليدي وهي إصدارات نقدية لسد عجز الخزينة العامة، هذا ما أثر على القدرة الشرائية بشكل ملحوظ خاصة مع ارتفاع الأسعار.

السند 2: من بين السلع التي تأثرت بإجراء الحكومة الأخير السلعة (x) والتي تظهر الكميات المطلوبة والمعروضة منها عند مستويات مختلفة من الأسعار ومتوسط الدخل النقدي للمستهلك في الجدول التالي:

السعر "دج"	250	300	360	430	490
الكميات المطلوبة "وحدة"	70	(A)	54	48	42
الكميات المعروضة "وحدة"	42	50	(B)	63	75
متوسط الدخل النقدي "دج"	28150	28600	29200	30000	30600

المطلوب:

من السند 1:

- 1) كيف تسمي الظاهرة الاقتصادية المشار إليها؟ عرفها واستنتج سبب ظهورها.
- 2) ما هي العواقب التي يمكن أن تشهدها الجزائر بعد الإجراء المتبع من الحكومة؟

من السند 2:

عندما ارتفع السعر من 300 إلى 360 دج كانت مرونتي الطلب والعرض كما يلي:

• مرونة الطلب السعرية: 0.5

• مرونة العرض السعرية: 0.4

1) أحسب الكميتين: (A) و (B).

2) ماذا يمثل السعر 360 دج؟ برّر إجابتك.

3) أحسب مرونة الطلب الداخلية عندما يتغير الدخل من 30000 دج إلى 30600 دج وفسرها.

انتهى الموضوع الأول

الموضوع الثاني

الجزء الأول: (06 ن)

السؤال الأول: (03 ن)

يتأثر حجم الطلب من سلعة ما بشكل أساسي بسعرها السائد في السوق، مع وجود عوامل أخرى تؤثر في هذا الطلب.

(1) اشرح هذه العوامل

السؤال الثاني: (03 ن)

(2) عرّف النقود، محددا مع الشرح وظائفها.

الجزء الثاني: (06 ن)

السند:

الشاب "سليم" موظف لدى البنك الوطني الجزائري BNA، مكلف بعدة مهام في منصبه. أنجز خلال الشهر العمليات التالية:

- (1) فتح أرصدة بنكية جديدة لمجموعة من المواطنين (الأفراد): طلبة – عمال – موظفين.
- (2) فتح أرصدة بنكية جديدة لمؤسسات اقتصادية وتجارية.
- (3) أودعت لديه بعض المؤسسات جزءا من أرصدها على المدى القصير (أقل من سنة).
- (4) وافق على تسديد قيمة سلعة مستوردة من طرف أحد الزبائن للمصدر الأجنبي لهذه السلعة.

المطلوب: بالاعتماد على الوضعية وعلى ضوء ما درست، أجب على ما يلي:

- (1) ماذا تمثل العمليات البنكية السابقة؟ عرّفها؟
- (2) ما الفرق بين الأرصدة المفتوحة للأفراد، والأخرى المفتوحة للمؤسسات والتجار؟
- (3) ما هي الأهداف التي ترجوها المؤسسة من إيداع أموالها في البنك على المدى القصير (أقل من سنة).

الوضعية:

السيد "بلال" مسير مؤسّسة "أفاق" الإنتاجية و التي تستعمل نوعين من المواد الأولية، النوع (أ) مستورد و النوع (ب) محلي، وصل إلى المسير تقرير من مسؤول التموين ينذر بارتفاع مستمر لأسعار المواد الأولية المستعملة، سببه نظام الحصص الذي وضعته الحكومة لاستيراد المادة (أ) ممّا أدّى إلى زيادة الطلب عليها، ورفع الأجور فيما يخص المادة (ب).
على إثر ذلك قام المسير باستدعاء رؤساء الأقسام لمناقشة الوضع، و تمّ اتخاذ قرار بتقليص حجم الإنتاج، ممّا ترتّب عليه تسريح جزء من العمّال بالتشاور و الاتفاق مع نقابتهم.

المطلوب: انطلاقا من الوضعية وحسب ما درست، أجب على ما يلي:

- 1) ما هو أسلوب القيادة الذي يتبعه المسير "بلال"؟ بيّن ذلك من الوضعية؟
- 2) ماذا نسبي ظاهرة الارتفاع المستمر لأسعار المواد الأولية؟
أ- عرفها؟
ب- استخرج أسبابها من الوضعية؟
- 3) ماذا تسبى عملية تسريح العمّال؟
أ. عرفها؟
ب. ما نوعها؟
ج. عرف هذا النوع؟
- 4) ما شكل الاتصال الذي قام به كل من المسير "بلال" ومسؤول التموين؟ استخرج ذلك من الوضعية؟
- 5) ما هو الإجراء المطبق من قبل الحكومة عند استيراد المادة الأولية (أ)؟
- 6) من خلال هذا الإجراء، ما نوع السياسة التي تتبعها الحكومة في مجال التجارة الخارجية؟

انتهى الموضوع الثاني

بالتوفيق في شهادة البكالوريا

التَّارِيخُ: 2023/05/17

المُدَّة: 03 سَاعَاتٍ

المادَّة: اقتصاد ومناجمت

المستوى: 3 ت 1

تصحيح امتحان البكالوريا التجريبية

الموضوع الأول:

الجزء الأول: (06 ن)

السؤال الأول:

1) تعريف الصَّرف: هو عبارة عن مبادلة عملة دولة ما مقابل عملة دولة أخرى مثل مبادلة الدينار الجزائري بالـدولار الأمريكي.

2) أنظمة الصرف: هناك نظامين تلجأ إليهما الدولة حسب ما يناسبها في سياستها النقدية في التجارة الخارجية. أ- نظام الصَّرف الثَّابت: في ظل نظام الصرف الثابت تتدخل السلطة النقدية من خلال البنك المركزي من أجل ربط قيمة العملة الوطنية بالعملة دولة ما من خلال هذا النظام تتحكم الدولة بسياسة الصرف، أو بالقيمة المتوسطة لعدد من المعاملات الرئيسية ويطلق على هذه الطريقة "سلة العملات".

ب- نظام الصرف المرن (المتغير): في ظل هذا النظام يتحدد سعر الصرف في السوق بتفاعل قوى العرض مع الطلب وهذه العملية تتم دون تدخل السلطة النقدية.

السؤال الثاني:

1) نظرية ذات العاملين: قام هرزبورغ Herzberg بتصنيف الحاجات الدافعية إلى عاملين اثنين، لذا سميت بنظرية ذات العاملين، أطلق على العامل الأول عامل الصحة وعلى العامل الثاني عامل التحفيز.

• عامل الصحة: يقصد بعامل الصحة مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة فإن ذلك يؤدي إلى رضا المرؤوسين ولكن لا يؤدي إلى تحفيزهم. أما إذا لم تتوفر أدت إلى تدميرهم وعدم إرضائهم مثل دفع الأجرة، الظروف الجيدة للعمل... الخ

• عامل التحفيز: وهو مجموعة العناصر التي إذا توفرت بالكيفية الملائمة أدت إلى تشجيع المرؤوسين وتحفيزهم ودفعهم للعمل أكثر كالقدير، الترقية... الخ.

الجزء الثاني: (06 ن)

1) مبدأ المتبع من طرف الدولة: مبدأ الحماية.

التبرير: حضر استيراد ورفع الرسوم الجمركية.

2) هدف الدولة: تخفيف من العجز في ميزان المدفوعات.

3) المشكلة الاقتصادية: البطالة.

تعريف البطالة: حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فإنَّ البطال هو كل شخص يقدر على العمل ويرغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.
عدم توفر المواد الأولية: بطالة فنيّة.
عدم توافق فرص العمل: بطالة هيكلية.

(4) إذا عملت أن الدولة قامت باستخدام احتياطاتها الرّسمية:

أ. حساب الاحتياطات الرّسمية: ويتضمن:

- ممتلكات الأجهزة النّقدية المحليّة من الذهب.
- الحيازة الرّسمية من العملات الأجنبيّة لدى البلد.
- حقوق السّحب الخاصّة.
- احتياطات البلد لدى صندوق النّقد الدولي.

ب. الحالة التي يعاني منها ميزان المدفوعات حالة العجز.

ج. لإعادة التّوازن تقوم الدولة بتخفيض الأصول من الاحتياطات الرّسمية للبلد بالخارج بمقدار العجز.

الجزء الثالث:

من السند (1):

1. الظاهرة المشار إليها: التضخم

تعريف التضخم: يعرف التضخم بأنه: "حركة متصاعدة للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي، و هي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض".

سبب ظهوره: التضخم الناشئ عن إصدار النقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني.

2. العواقب التي يمكن أن تشهدها الجزائر:

(أ) الآثار الاقتصادية:

- انخفاض قيمة العملة: النقود موجودة بكميات كبيرة لكن لا يمكن الشراء بها نظرا لارتفاع الأسعار.
- انخفاض معدل الفائدة: لأن عرض النقود يكون اكبر من الطلب عليها.
- انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك: وذلك بسبب فقد النقود لإحدى وظائفها الأساسية (محزنا للقيمة) وانخفاض سعر الفائدة والخوف من المستقبل.
- انخفاض الإنتاج: بسبب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا مقارنة بالسلع المستوردة حيث يقل الطلب على السلع المحلية الأمر الذي يؤدي بالمنتجين المحليين إلى تخفيض حجم الإنتاج.
- محدودية الاستثمارات: بسبب ارتفاع التكاليف بصفة عامة والأجور بصفة خاصة، الأمر الذي يؤدي إلى قلة الاستثمارات.

(ب) الآثار الاجتماعية:

- ارتفاع نسبة البطالة: بسبب تقليل حجم الإنتاج يقابله تسريح عدد من عمال.

- ارتفاع معدل الفقر: بسبب البطالة وارتفاع أسعار السلع وخدمات.
- التأثير السلبي على أصحاب الدخل الثابت والمحدود: وهم إثر فئة متضررة من التضخم
- ظهور الآفات الاجتماعية: مثل الرشوة و الفساد الإداري والكسب غير المشروع..... الخ.
- من السند (2): حساب الكميتين (A) و (B):
- حساب الكمية (A):

مرونة الطلب السعرية = $\frac{\text{التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما}}{\text{التغير النسبي لسعر نفس السلعة}}$

$$e = \frac{Q_2 - Q_1}{P_2 - P_1} \times \frac{P_1}{Q_1}$$

$$-0.5 = \frac{54 - Q_1}{360 - 300} \times \frac{300}{Q_1}$$

$Q_1 = 60$ وحدة

- حساب الكمية (B):

مرونة العرض = $\frac{\text{التغير النسبي للكمية المعروضة من سلعة ما}}{\text{التغير النسبي لسعر نفس السلعة}}$

$$e = \frac{Q_2 - Q_1}{P_2 - P_1} \times \frac{P_1}{Q_1}$$

$$0.4 = \frac{Q_2 - 50}{360 - 300} \times \frac{300}{50}$$

$Q_2 = 54$ وحدة



2. يمثل السعر 360: سعر التوازن

التبرير: الكمية المطلوبة تعادل الكمية المعروضة.

3. حساب مرونة الطلب الدخلية:

مرونة الطلب الدخلية = $\frac{\text{التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة ما}}{\text{التغير النسبي للدخل النقدي للمستهلك}}$

$$e = \frac{Q_2 - Q_1}{P_2 - P_1} \times \frac{P_1}{Q_1}$$

$$-0.5 = \frac{42 - 48}{30600 - 30000} \times \frac{30000}{48}$$

$e = -6.25$

التفسير: بما أن مرونة الطلب الدخلية سالبة نقول عن السلعة أنها: سلعة دنيا.

انتهى تصحيح الموضوع الأول.

الموضوع الثاني

الجزء الأول: (06 ن)

السؤال الأول: (03 ن)

شرح العوامل المؤثرة في الطلب:

- سعر السلعة: كلما زاد السعر انخفضت الكمية المطلوبة والعكس (علاقة عكسية).
- أسعار السلع الأخرى المكملّة والبديلة: يتوقّف الطلب على سلعة ما على سعر سلعة أخرى مكملّة أو بديلة، مثلاً عندما يرتفع سعر سلعة ما يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة المكملّة لها.
- الدّخل النقدي للمستهلك: كلما ارتفع الدّخل النقدي للمستهلك كلما زاد الطلب على مختلف السلع والخدمات.
- المعتقدات الدينيّة والأوضاع الاجتماعيّة والثقافيّة: هذه الأوضاع لها تأثير على أذواق المستهلكين وتغيّر طلبهم للسلع.

السؤال الثاني: (03 ن)

- (1) تعريف النقود: يمكن تعريف النقود وظيفياً بأنّها: "النقود هي كل ما تفعله النقود" وهذا يعني أي وسيط يمكن أن يصبح نقوداً بحيث يكون قادراً على القيام بوظائف النقود ويحظى بالقبول العام.
- (2) تحديد وظائف النقود مع الشرح:
 - أ- وسيط للمبادلة: ليس الهدف من النقود استهلاكها مباشرة (لا تطلب النقود لذاتها)، بل هي الوسيلة المستخدمة للحصول على السلع والخدمات بدون اللجوء إلى المقايضة. لذلك يقال إنّ للنقود قدرة شرائية عامّة.
 - ب- مقياس للقيمة: تستخدم النقود كوحدة حساب أو معيار مثله في ذلك مثل المتر واللتر، فالنقود تستعمل لقياس قيم جميع السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع الأخرى، فهي إذن أداة محاسبية، ومن أجل ذلك تحدد في كل بلد وحدة تحاسب معينة (مثلاً الدينار الجزائري).
 - ج- مستودع للقيمة: تتميز النقود المعاصرة بخفة وزنها وسهولة حفظها، كما أنّها تجنب حائزها تكاليف التخزين والتلف. ويحتفظ الأشخاص بالنقود لذاتها بل بغرض ادّخارها من أجل إنفاقها في المستقبل في شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمارية.
 - د- وسيلة للمدفوعات الآجلة: تستخدم النقود كأداة لتسديد كافّة الالتزامات (دفع جميع المستحقات في المستقبل) سواء كانت نتيجة الاقتراض أو ناتجة عن عمليات البيع على الحساب.

(1) العمليات البنكية:

● العملية (1): حساب الصكوك: هو حساب شائع الاستخدام بين الأفراد (الموظفين). ويجب أن يكون رصيده دائنا دائما، حيث لا يستطيع صاحبه أن يسحب أكثر من رصيده، ولا يدفع البنك فوائد على هذا النوع من الحساب بل العكس فالمصرف يتقاضى أتعابا عند كل سحب.

● العملية (2): الحساب الجاري: يشبه حساب الصكوك إلا أنه يختلف عنه في نقطتين هما:

✓ يستخدم الحساب الجاري من طرف رجال الأعمال والمؤسسات الصناعية والتجارية.

✓ يكون رصيده دائنا، وفي هذا النوع من الودائع لا تدفع البنوك عليه فوائد. ويمكنه أن يصبح مدينا أو بعبارة أخرى بإمكان الزبون أن يسحب أكثر مما لديه في الرصيد وهو ما يسمى بالسحب على المكشوف على أن يتعهد بإرجاع المبلغ المقرض في أقرب الآجال، أي البنك يقرض زبونه ويأخذ مقابل هذه العملية فوائد للمدة التي يظل فيها الحساب مدينا.

● العملية (3): الودائع لأجل: هي ودائع يودعها أصحابها في المصارف لأجل قصير عادة، ولا تسترد قبل موعد استحقاقها، ويقوم البنك بدفع فوائد لأصحابها. ويحقق هذا النوع من الودائع هدفين:

✓ الحصول على فائدة مقابل عملية توظيف المبلغ في البنك.

✓ الحصول على سيولة في الوقت المناسب، وذلك بسحب أي مبلغ من الوديعة بعد الأخطار (إشعار) المسبق للبنك.

● العملية (4): الاعتماد المستندي: هو عبارة عن تعهد من طرف البنك بتسديد قيمة السلع المستوردة للمصدر الأجنبي في حالة قيام هذا الأخير بالتجهيز الفعلي للسلع، ويتسلم المصدر قيمة السلع في بلده من طرف بنك آخر موجود في نفس بلد المصدّر نيابة عن البنك الأول الذي تعهد بالدفع مقابل عمولة يتقاضاها البنك.

(2) الفرق بين الأرصدة المفتوحة للأفراد، والأخرى المفتوحة للمؤسسات والتجار:

● الأرصدة المفتوحة للأفراد:

- حساب الصكوك.

- لا يمكن أن يكون الرصيد مدينا.

● الأرصدة المفتوحة للمؤسسات والتجار:

- الحساب الجاري.

- يمكن أن يصبح الرصيد مدينا ويأخذ البنك فوائد على ذلك.

(3) الأهداف التي ترجوها المؤسسة من إيداع أموالها في البنك على المدى القصير (أقل من سنة):

- الحصول على فوائد من البنك.

- إمكانية سحب مبلغ الوديعة قبل تاريخ الاستحقاق بعد أخطار البنك (عند الحاجة إلى السيولة).

الجزء الثالث: (08 ن)

(1) أسلوب القيادة الذي يتبعه المسير "بلال": القيادة الديمقراطية.

• من الوضعية:

- "على إثر ذلك قام المسير باستدعاء رؤساء الأقسام لمناقشة الوضع"

- "جزء من العمال بالتشاور والاتفاق مع نقابتهم"

(2) نسبي ظاهرة الارتفاع المستمر لأسعار المواد الأولية: التضخم.

أ. تعريف التضخم: يعرف التضخم بأنه: "حركة متصاعدة للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي، وهي ناتجة عن فائض الطلب الزائد على قدرة العرض".

ب. استخراج أسباب التضخم من الوضعية:

- بالنسبة للمادة الأولية نوع (أ) المستوردة: بسبب زيادة الطلب على هذه المادة الذي نتج عن تخصيص (نظام الحصص) الذي وضعته الحكومة.

- بالنسبة للمادة الأولية نوع (ب) المحلية: بسبب رفع الأجور أي تضخم ناشئ عن زيادة تكاليف الإنتاج.

(3) تسمى عملية تسريح العمال: البطالة

أ. تعريفها: هي تعطل العمال عن العمل كلياً أو جزئياً أو هي عدم توفر العمل للأشخاص القادرين عليه والباحثين عنه والراغبين فيه عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى.

ب. نوعها: البطالة الفنية (التقنية)

ج. تعريف البطالة الفنية (التقنية): تظهر نتيجة لتعطل سير الإنتاج بسبب التعطل المفاجئ للآلات أو التذبذب في التموين بالمواد الأولية...

(4) شكل الاتصال الذي قام به كل من المسير "بلال" ومسؤول التّموين، مع استخراج ذلك من الوضعية:

- بالنسبة للمسير "بلال" هو اتصال رسمي نازل. من الوضعية: "على إثر ذلك قام باستدعاء رؤساء الأقسام لمناقشة الوضع".

- بالنسبة لمسؤول التّموين هو اتصال رسمي صاعد. من الوضعية: "وصل إلى المسير تقريراً من مسؤول التّموين".

(5) الإجراء المطبق من قبل الحكومة عند استيراد المادة الأولية (أ): هو الحصص (نظام الحصص).

(6) نوع السياسة التي تتبعها الحكومة في مجال التجارة الخارجية: هي سياسة الحماية.

انتهى تصحيح الموضوع الثاني.